

صلى الله عليه وسلم هل هو نقل أم لا فنقول في كل قول جماعة والظاهر لا
منه القائل وقول بعضهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هل كان مقبلا
او مجتهدا في اجراء الاعتقاد والاصطلاح لان الحقيقة اذا اجتهد بصير
طلاق الاسرعي مجازا اذ معناه هل كان يجمل صلى الله عليه وسلم
بالنصوص لا غير او يقين عند من نسبها اليه بها تقليد مجازا او يستقل
انتهجا بجمل المرأة القلادة في عنقها للذين كان النبا اهل يجعل العالم
وقوله قلادة في عنقه يمتدح بها في عالم الملكوت ثم الما بالمثل من منشا
على مشاهد جبل مثلا ولم يتطرق في ملكوت السموات والارض فاعتره غير
معه صوم بما يقترن عليهم اعتقاده فصدقه في ذلك من غير تقليد منه فصار
لان نشأ في دار الاسلام من العوام مع نقله في خلق السموات والارض فما عهد
لا مقلد قالوا قل ان يري مقلد في الامان بالله تعالى اذ كلام العوام في الا
سوقا محشو بالاسناد لان بالوراث عليه وعلي صفاته ولذا اقال ابو منصور
المازني اجمع اصحابنا على ان العوام من منزه عارضون بدينهم وانهم يفتنون
الجنة كما جات به الاخبار وانما نقلت عليه الاجراء لكن منهم من قال لا يري نقله
وقد حصل لهم منه النقل الكافي فان نقله عنهم جسد على كوحيد الصانع وقدمه وحده
ما سوره من الموجودات وان غير راعى التبع عليه باصطلاح المتكلمين والجمهور
علم لا يدل بلزوم وهذا هو الحق في فهمه فما يوجد بخلافه في كثير من الكتب فلهذا
الاتهويل عليه عند المحققين فنتبه لهذا كثيرا ما يغفل فيه فكيف وقد
غلط كثير من هؤلاء العلماء فيه **نحو** بالانباء اي كافة اهل السنة الا مشهري
وغيره بل المشهورة في اجراء الاحكام الدينية عليه فينبغ ويؤتم وتوكل به
ويرثه المسلمون وتربطهم ويسمونه معهم ويدينون في مقابهم وفي الاحكام الدينية
ايضا عند محققي هذا الشأن فلا يخل في الدار ومناه الى النجاة والجنة **ان النسخ** الذي
النسخي اي ضحك وانقاد **للصحة** اي الحق الذي امر به وهذا ما حققه الفناج
المقلد الاستدلال اذ انه عاصم بترك النظر ان كان اهل له صلى الله عليه
الفاصل السبكي وشبهه عليه المحققين من الاستنارة واما اما ترتيب به فجمعهم
قائل بايمان المقلد الاستدلال اذ انه عاصم بترك النظر ان كان اهل له فعلا
ما حققه

ما حققه السبكي لا خلاف وهو الصحيح لغيره تعالى ولا نقله من النبي صلى الله عليه وسلم
لست موثقا وقوله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة ناسا وحل مسجدا بالرسول
قبلنا فهو مسلم ولا نه صلى الله عليه وسلم واصحابه كافة قبلنا بالاعمال والسير
من غير طلب للاسناد لان ولانه قد وجد حقيقة الائمة وهي النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يقل الاسناد لان وهو رسله فاذا حصل المقصود كفي هذا النبي صلى الله عليه وسلم
قضية بمرارة الان بعضهم نقل الاجماع عليه فان صح في ذلك النبي صلى الله عليه وسلم
بعروض الترجيح وهو من شعبة بخلاف الاسناد لان فان فيه حفظه على اقل
ابن الهمام وولها اقال الاستاذ ابو القاسم القاسمي في نسبة القول بعدم
صحة ايمان المقلد للاشهرى انه افتراء عليه ولم يوجد في كتبه ولا في كتابه
لكن ان ما نقله كثير من الاشهرى والقاسمي والاستاذ واما امره من واهم جمهور
عزيم لما كتبه عن عدم الاستفا بالتقليد في العقائد بين النبي صلى الله عليه وسلم وامامه
فكر انه مكتفي به ولكن لا يجوز في صحيحه ولكن اختلاف فرجه من يقول هو موثوق
الا انه عاصم بكون المعرفة التي ينتجها النقل الصحيح ومنه من يرضى بكونه اهل
له والا ولا يرضى من قال اذا قلنا بقران والسنة القطعية صحه والا ولا يرضى من جعل
النظر شرط كمال ومنه من يرضى حرمة فالادوات ستة قال العلامة السبكي وقد اتفقت
الطرق النقل له يعني الموصوفه بالنظر والبرهنة والجملة علمية ايمان المقلد ان
كان انما بترك النظر على الاول ويحمل هو الظاهر في غير النظر الموصوفه الى معرفة الله
اما هو فواجب اجراء حكي الامدي اتفاق الاصحاب على انفسا كقول المقلد
وانه ليس له في اجراء الا النقل بصحبه بترك النظر فحس عليه مع اتفاقهم
على صحة ايمانه وان لا يعرف القول بعدم صحة ايمان المقلد الا لا يبي
ها نسخ الجاهلي من المعتزلة ونحوه للتاج السبكي فهذا غير المقلد عند
الاشهرية واما عن الما ترون به فتقدم من الاستدلال انه بالنظر الى الا
حكام الجزئية وصاعده الله واما الدينية فالامتزاق فصل كافي فيها
عند المقلد ان الرضا عنه ايضا اذ كسبه رخصه ونحوه نعم ان القائل
يكون بغيره لغيره لا يختلفوا اهل يستعملون ايضا الاعتراف على دليل على
في كل مسألة اصلها وانما كقول بالاشترط اختلاف اهل بشرط الا قبل
على التعميم عنه ومجاردة التصحيح به ورفع الشبه كما هو المشهور عند الاشهرية